

Distr.: General
28 May 2021
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني
بالتنمية المستدامة الذي يُعقد تحت رعاية
المجلس الاقتصادي والاجتماعي
15-6 تموز/يوليه 2021

موجز الاجتماع السابع الرفيع المستوى لمنتدى التعاون الإنمائي

مذكرة من الأمانة العامة

وفقاً لقراري الجمعية العامة 290/67 و 299/70، أعد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي هذا الموجز للاجتماع السابع الرفيع المستوى لمنتدى التعاون الإنمائي لعرضه على المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي يُعقد تحت رعاية المجلس. والهدف من الموجز أيضاً أن يوجه ويعزز عملية متابعة تمويل التنمية، على النحو الذي كلفت به الجمعية العامة في خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. وقد عُقد منتدى عام 2021 يومي 6 و 7 أيار/مايو 2021 عبر الوسائل الافتراضية، وفقاً للبروتوكولات المتعلقة بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، بعد تأجيله من أيار/مايو 2020. ويتضمن الموجز الرسائل والتوصيات الصادرة عن الاجتماع، استناداً إلى الاتجاهات والتقدم المحرز والتحديات المحددة في تقرير الأمين العام بشأن اتجاهات التعاون الإنمائي الدولي والتقدم المحرز فيه (E/2020/10) وفي ورقة موجزة لغرفة الاجتماعات تتضمن تحديثات للبيانات. واستناداً إلى المشاركة القوية من جانب واضعي السياسات والممارسين الرفيعة المستوى من جميع المناطق ومجالات العمل المتنوعة، يوصى في الموجز بأن يقوم المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2021 بالمضي قدماً استناداً إلى تصوره الجديد لمفهوم التعاون الإنمائي، الذي يسترشد باعتبارات المخاطر، والمصمم لبناء القدرة على الصمود، والمرتبط ارتباطاً وثيقاً بالعمل المناخي، بما يعزز الأساس الذي يقوم عليه العمل الجماعي في الاستجابة لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها. ومن أجل بناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات المستقبلية، ينبغي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2021 أن يشجع أيضاً إقامة بنية تحتية مستدامة وشاملة للجميع ويسهل الوصول إليها، بما يتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ويلبي احتياجات المجتمعات المحلية، ولا سيما أضعف شرائح السكان.



أولا - مقدمة

1 - يستعرض منتدى التعاون الإنمائي اتجاهات التعاون الإنمائي الدولي والتقدم المحرز فيه، بما في ذلك الاستراتيجيات والسياسات والتمويل، ويشجع على زيادة الاتساق بين أنشطة مختلف الشركاء الإنمائيين، ويعزز الصلات بين العمل المعياري والتنفيذي للأمم المتحدة. وهو يصدر توجيهات سياساتية قابلة للتنفيذ موجهة للدول الأعضاء والجهات الفاعلة الأخرى من أجل تعزيز التعاون الإنمائي من حيث الكم والنوعية والأثر والفعالية. والعمل الذي يقوم به منتدى التعاون الإنمائي يوجه المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة ويعزز عملية متابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ويساعد العمل الذي يقوم به أيضا في توجيه وتعزيز عملية متابعة تمويل التنمية والجهود المبذولة لتنفيذ خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية.

2 - ووفقا لقراري الجمعية العامة 290/67 و 299/70، تقدم الأمانة العامة بموجب هذه الوثيقة إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي يُعقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، موجزا للاجتماع السابع الرفيع المستوى لمنتدى التعاون الإنمائي، على النحو الذي أعده رئيس المجلس. وتمشيا مع البروتوكولات المتعلقة بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، عقد الاجتماع عبر الوسائل الافتراضية في 6 و 7 أيار/مايو 2021، بعد تأجيله من أيار/مايو 2020.

3 - وسعى منتدى عام 2021 إلى تعزيز التعاون الإنمائي الذي يقلل من المخاطر، ويمكن من تحقيق التعافي، ويبني القدرة على الصمود في زمن كوفيد-19 وما بعد ذلك. وقد ظهرت الأهمية التي تعلق على هذا الهدف من خلال المشاركة القوية من جانب واضعي السياسات والممارسين الرفيعة المستوى من جميع المناطق ومجالات العمل المتنوعة، بما في ذلك ممثلو الحكومات الوطنية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأعمال الخيرية والنساء والشباب وغيرهم من الفئات الضعيفة، فضلا عن رؤساء البلديات والسلطات المحلية الأخرى والمنظمات الدولية والمصارف الإنمائية. وأعرب المشاركون عن استعدادهم للمساهمة في تشكيل دور أكثر استراتيجية وفعالية للتعاون الإنمائي في عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

4 - النتيجة: أدى منتدى عام 2021 إلى تصور جديد لمفهوم التعاون الإنمائي، يسترشد باعتبارات المخاطر، ومصمم لبناء القدرة على الصمود، ومرتبطة ارتباطا وثيقا بالعمل المناخي، وهو تصور يمكن أن يعزز الأساس الذي يقوم عليه العمل الجماعي في الاستجابة لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها. وتوفر الاتفاقات العالمية المعمول بها بالفعل أساسا لإعادة البناء بشكل أفضل. غير أن القيام بذلك سيتطلب تنفيذا أكثر تضامنا وإبداعا ومرونة للاتفاقات العالمية، ويجب أن تستند الجهود المبذولة على جميع المستويات إلى النظم القطرية وأطر السياسات والقدرات الوطنية والمحلية وأن تعززها، وأن تدعم النهج الشاملة للجميع، وأن تيسر التنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة.

5 - ويعرض هذا الموجز الرسائل والتوصيات الرئيسية المتعلقة بالسياسات الصادرة عن منتدى التعاون الإنمائي في خمسة مجالات هي: (أ) إدماج اعتبارات المخاطر والقدرة على الصمود في صلب التعاون الإنمائي؛ (ب) الوفاء بالتزامات التعاون الإنمائي من أجل اجتياز الأزمات؛ (ج) النهوض بالتعافي المستدام من جائحة كوفيد-19 من خلال التعاون الإنمائي؛ (د) تبادل المعارف والتكنولوجيا من أجل الاستجابة والتعافي، بما في ذلك دعم التحول الرقمي الشامل والإدارة الفعالة للبيانات؛ (هـ) إعادة تصور التعاون الإنمائي من أجل عقد العمل.

ثانياً - إدماج اعتبارات المخاطر والقدرة على الصمود في صلب التعاون الإنمائي

6 - إذا لم يتم القيام باستجابة دولية أقوى للجائحة، مدعومة بالتعاون الإنمائي، فإن العالم يخاطر بما يمكن أن يقع من دمار من جراء "العقد الضائع" من التنمية في البلدان النامية. ويتسم السياق العالمي الحالي بمخاطر متقاطعة تضغط بشكل متزامن على الجهات الفاعلة في مجال التنمية لاحتواء وإنهاء جائحة كوفيد-19، والتعافي من آثارها الاجتماعية والاقتصادية، وتنشيط التنفيذ الفعال لخطة عام 2030، وخطة عمل أديس أبابا، واتفاق باريس، وإطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030. وبدون زيادات كبيرة في التمويل وغيره من أشكال التعاون الإنمائي الرامية إلى بناء القدرة على الصمود، سيكون من الصعب تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. وعلى وجه الخصوص، فإن الطابع المتعدد الأبعاد والممتد الأثر لأزمة كوفيد-19 قد أبرز مرة أخرى الحاجة الملحة لتمويل الوقاية والحد من مخاطر الكوارث، فضلاً عن التأهب للكوارث والاستجابة لها. وسيكون تعزيز التعاون الإنمائي الدولي والتعددية أمراً حاسماً للتمكن من تحقيق التعافي والحد من المخاطر وبناء القدرة على الصمود والاستعداد لعقد العمل.

7 - ويتعين أن يصبح التعاون الإنمائي الدولي أكثر وعياً بالمخاطر، نظراً لتزايد تعقيد سياق المخاطر ونطاق الموارد والخبرات المطلوبة. وتبين آثار جائحة كوفيد-19 ومخاطرها النظامية، من قبيل تغير المناخ، بشكل واضح أهمية إدارة المخاطر بالنسبة للتنمية المستدامة على الصعيد الوطني وبالنسبة لوسائل التنفيذ. وينبغي للتعاون الإنمائي أن يدعم البلدان النامية في تعزيز قدراتها على الصعيدين الوطني والمحلي لإدارة المخاطر والحد منها، خشية أن تؤدي الصدمات في المستقبل إلى زيادة تقويض التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد أدمج العديد من البلدان النامية المخاطر المتعددة الأبعاد في أولوياتها وخططها الوطنية قبل وقوع الجائحة. وقد حفزت الأزمة الشركاء وأتاحت لهم فرصاً لتكثيف جهودهم في مجال التعاون الإنمائي مع المشهد الجديد والناشئ للمخاطر. وينبغي لجميع الجهات الفاعلة أن تكفل معالجة كل من المخاطر القائمة والمتصلة بالجائحة من خلال التعاون المالي وغير المالي الذي يتماشى مع الأولويات القطرية ويعزز النظم القطرية.

8 - وينبغي للتعاون الإنمائي أن يعالج الدوافع الهيكلية لأوجه عدم المساواة وأن يدعم إعادة البناء بشكل أفضل وأكثر عدلاً. وقد كشفت الجائحة عن تفاوتات صارخة أدت إلى عكس مسار التقدم المحرز بالنسبة للنساء والأطفال والشباب والشعوب الأصلية والمهاجرين، من بين فئات أخرى، وفاقمت الجائحة من هذه التفاوتات. وينبغي للتعاون الإنمائي أن يعطي الأولوية لدعم بناء نظم مرنة للحماية الصحية والاجتماعية (بما في ذلك نظم الأمن الغذائي والتغذوي)؛ وهذه النظم هي الأسس الرئيسية التي تقوم عليها الجهود المجتمعية الرامية إلى الحد من التفاوتات، وتحمل الصدمات والحد من العواقب السلبية. وستحتاج البلدان النامية إلى هذا الدعم من الشركاء المتعددي الأطراف والثنائيين على المدى القصير والمتوسط والطويل، من خلال وسائل متنوعة: التمويل (بما في ذلك تخفيف عبء الديون، والقروض والمنح الميسرة)، ودعم القدرات، والشراكات المبتكرة فيما يتعلق بالبيانات والتكنولوجيا والابتكار.

9 - وينبغي للاستثمارات المقدمة في مجال تحقيق التعافي أن تعالج الظروف الكامنة وراء الكيفية التي تطورت بها أزمة كوفيد-19 في البلدان النامية. وقد دخلت البلدان النامية الأزمة ولديها ما يشار إليه في قطاع الصحة بـ "الحالات المرضية السابقة"، أي مواطن الضعف التي تواجهها بصفة خاصة أقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، وغيرها من البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة. وبالنسبة لهذه البلدان، قد تكون التداعيات الاجتماعية والاقتصادية للجائحة أكثر تدميراً من الصدمة

الصحية. وقد واجهت البلدان المتوسطة الدخل أيضا، بوصفها موطنًا لمعظم فقراء العالم، تحديات متميزة ناشئة عن ضعفها أمام الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على جائحة كوفيد-19، إلى جانب الحواجز الهيكلية التي تحول دون تقديم الدعم المالي ودعم القدرات إليها.

10 - وتواجه أقل البلدان نمواً مخاطر ناشئة كبيرة. وقد أدت الجائحة إلى خسائر اقتصادية، وتآكل في البنية التحتية، وقيود على الخدمات العامة، بالإضافة إلى نقاط الضعف وأوجه الضعف الهيكلية الموجودة من قبل في أقل البلدان نمواً. ويمكن لشركاء التعاون الإنمائي (المتعددي الأطراف والشائين ومن القطاعين العام والخاص) أن يدعموا تلك البلدان في المجالات التالية: بناء قدراتها على توسيع الإنتاج والإنتاجية، وخلق فرص العمل، والنهوض بالتكنولوجيات والاتصال الرقمي؛ وأن تكون جزءاً من سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية الأقدر على الصمود؛ والتخطيط لأصول البنية التحتية والتكنولوجيات الخضراء والاستثمار فيها وإدارتها بفعالية، دعماً للانتقال نحو اقتصاد مستدام وقائم على الوعي بالمخاطر وقادر على التكيف مع المناخ.

11 - وأظهرت الدراسة الاستقصائية التي أجراها منتدى التعاون الإنمائي للفترة 2020/2019 أن وجود استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة قبل الأزمة الحالية قد ساعد البلدان على تحديد المخاطر والتفكير من خلال حالات الطوارئ والتخطيط لسيناريوهات مختلفة. وقد أدت تجربة البلدان النامية مع المخاطر الأخيرة التي يغلب عليها الطابع المحلي، من قبيل نقشي فيروس الإيبولا والكوارث الطبيعية، إلى جعل هذه الجهود عنصراً أساسياً متزايداً في التخطيط الإنمائي الوطني. وقد أدمج العديد من البلدان النامية تلك التجربة في نظمها للتعاون الإنمائي، أي في سياساتها الوطنية للتعاون الإنمائي وغيرها من العوامل التمكينية الرئيسية للتعاون الإنمائي الفعال التي حُددت من خلال منتدى التعاون الإنمائي، بما في ذلك أطر النتائج القطرية، ونظم معلومات التعاون الإنمائي، ومنتدى التعاون الإنمائي الوطنية، ودعم القدرات.

12 - وكانت المرونة، التي تقوم على أساس قوي من الثقة بين الشركاء، عاملاً هاماً وراء تشجيع التجارب بين الجهات الفاعلة في مجال التعاون الإنمائي حتى الآن في مجال التصدي للجائحة، بما في ذلك النشر السريع للموارد والأدوات الجديدة من أجل تحقيق آثار فورية. وتتجلى هذه المرونة في القدرة على إعادة تخصيص الأموال للأولويات العاجلة، ولا سيما من المانحين الشائين إلى المجال الصحي، وتبسيط بعض المعايير والقواعد وتقليل صرامتها (مثلاً، فيما يتعلق بالشراء) من أجل الاستجابة بشكل أسرع، وتقديم مواعيد التنفيذ. ومن العوامل التي دعمت هذه التدابير وجود سياسات واتفاقيات وطنية قوية للتعاون الإنمائي تشمل اعتبارات المخاطر وجوانب الاستجابة للطوارئ. وعلاوة على ذلك، قدمت البلدان النامية مساهمات هامة في مجال الاستجابة، بسبل من بينها تقاسم الإمدادات في المراحل المبكرة، وطرح حزم التحفيز الخاصة بها، حيثما أمكن ذلك، واتخاذ خطوات كبيرة لاحتواء انتشار الفيروس عن طريق تدابير الإغلاق.

13 - ويتطلب النهوض بالنهج القائمة على الوعي بالمخاطر على وجه السرعة بناء نظم وقدرات أفضل في مجال البيانات والإحصاءات، استناداً إلى إمكانية الحصول على بيانات عالية الجودة وفي الوقت المناسب تكون موثوقة ومصنفة، والقدرة على الاستفادة من مصادر البيانات الجديدة، بما في ذلك البيانات الرقمية. وفي الدراسة الاستقصائية لمنتدى التعاون الإنمائي للفترة 2020/2019، تم تحديد مسألة نقص البيانات الجيدة باعتبارها مسألة رئيسية بالنسبة للبلدان النامية في تحقيق الأهداف الإنمائية الطويلة الأجل والاستجابة للاحتياجات العاجلة القصيرة الأجل. وقد أظهرت التجارب في البلدان النامية قدرة النظم القوية للبيانات والإدارة على توجيه موارد الطوارئ وتعزيز تغطية الحماية الاجتماعية في أوقات الأزمات. وقد ارتفع الطلب على بيانات

الاتجاهات في الوقت الحقيقي خلال الجائحة، مما دفع العديد من الابتكارات والشراكات في مجال البيانات. غير أن العديد من هذه الأمور ظل مقتصرًا على الصعيد العالمي أو اعتمد على قدرات أو موارد خارجية بعيدة عن متناول البلدان النامية. وبناءً على هذه التجارب، ينبغي أن يساعد شركاء التعاون الإنمائي على تعزيز قدرة نظم البيانات والمعلومات في البلدان. وينبغي للشركاء أيضًا أن يدعموا تحسين تتبع البيانات المتعلقة بالتعاون الإنمائي في الوقت الحقيقي، استنادًا إلى توفير معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب.

ثالثًا - الوفاء بالتزامات التعاون الإنمائي من أجل اجتياز الأزمات

14 - إن تحقيق الهدف المتمثل في تخصيص 0,7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية يشكل أولوية، ومما يشكل أولوية كذلك التغييرات ذات الصلة في السياسات العامة الرامية لدعم قدرة البلدان النامية على الصمود. وينبغي للجهات الفاعلة في مجال التعاون الإنمائي أن تستفيد من نماذج ودروس البلدان التي نجحت في حماية أو زيادة ميزانيات وقدرات التعاون الإنمائي أثناء الأزمة. وينبغي ضمان توفير المساعدة الإنمائية الرسمية لأفقر البلدان، وللبلدان التي تعاني من ضائقة الديون والتي تمر بسياسات هشة. وعلاوة على ذلك، ينبغي إعادة التوازن إلى المخصصات القطاعية للمساعدة الإنمائية الرسمية من خلال الاستثمار في التأهب - من قبيل منع الأزمات والتخطيط لها، والتكيف مع تغير المناخ، والحماية من الأوبئة والجائحات - بالاستناد إلى احتياجات البلدان وأولوياتها. والتمويل من خلال المنح أمر حيوي بالنسبة لأفقر البلدان وأضعفها، وهي التي تتعرض لخطر كبير من ضائقة الديون. وهناك انخفاض في التمويل من خلال المنح مقارنة بالتمويل من خلال القروض، وينبغي عكس اتجاه هذا الانخفاض.

15 - ويجب تحقيق هدف تمويل أنشطة مواجهة تغير المناخ البالغ 100 بليون دولار كهدف جديد بالإضافة إلى التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية، مع التركيز على المنح بدلا من القروض. ويجب أيضا أن تتماشى المساعدة الإنمائية الرسمية مع خطة عام 2030 واتفاق باريس. وينبغي لشركاء التعاون الإنمائي وأصحاب المصلحة المعنيين العمل على تبسيط وتيسير إجراءات التقدم للحصول على التمويل المتصل بالمناخ وإدارته من أجل تعزيز سهولة حصول البلدان النامية على التمويل العالمي المتصل بالمناخ. وعلاوة على ذلك، ينبغي لجهود التعافي من الجائحة أن تقلل من العقبات التي تحول دون الوصول إلى التعاون الإنمائي وجذبه من أجل العمل المناخي والحد من مخاطر الكوارث، وأن تكفل أن تتصدى الاستثمارات لمخاطر متعددة، مع تحقيق زيادة ليس فقط في كمية الاستثمارات بل أيضا في نوعيتها وتأثيرها.

16 - ومن شأن اتباع نهج أكثر شمولًا لتخفيف عبء الديون، على أساس الضعف، أن يعالج الضغوط الفورية على السيولة ويعيد القدرة على تحمل الديون الخارجية الطويلة الأجل في العديد من البلدان النامية. وتؤدي مستويات الديون المرتفعة وغير المستدامة إلى تقويض استقرار الاقتصاد الكلي في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، وتشكل مخاطر على تحقيق التنمية المستدامة. وقد أدت مبادرة تعليق خدمة الديون التي أطلقتها مجموعة العشرين إلى تخفيف الضغوط المالية في بعض البلدان الضعيفة ولكنها لا تزال غير كافية. ومن شأن اتباع نهج دولي أكثر شمولًا أن يجمع بين الوقف المؤقت لسداد الديون وإعادة تحديد شكل الديون السيادية وإعادة هيكلتها. ويمكن أيضا مواصلة استكشاف مبادرات مقايضة الديون.

17 - ويلزم توفير المزيد من الموارد للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، لتعزيز قدرتها المالية، فيما يتعلق بالإقراض بشروط ميسرة وبدون شروط ميسرة على حد سواء. وفي هذا الصدد، ينبغي تجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية، على النحو الذي اتفق عليه بالفعل. وينبغي أيضا تحقيق زيادة كبيرة

في الإقراض المقدم من مصارف التنمية الإقليمية التي تخدم أقل البلدان نمواً، ولا سيما مصرف التنمية الأفريقي ومصرف التنمية الآسيوي. ويمكن للتمويل الطويل الأجل بشروط ميسرة، بسبل من بينها تعزيز المؤسسة الدولية للتنمية، أن يكون أداة هامة لتيسير الاستثمارات الضرورية في رأس المال البشري، والحماية الاجتماعية والنظم الصحية، والبنية التحتية القادرة على الصمود.

18 - ويمكن استخدام التمويل المختلط، الذي يستند إلى المبادئ المنصوص عليها في خطة عمل أديس أبابا، كمكمل للتمويل بشروط ميسرة في سياق الأزمة. ويمكن نشر التمويل المختلط بطريقة معاكسة للدورات الاقتصادية، عندما تتوقف فجأة التدفقات المالية الخاصة الأخرى، وبالتالي يمكن أن يحسن هذا التمويل من فرص حصول الأعمال التجارية الصغيرة على التمويل ويضمن الدعم المالي والتقني للجهات الفاعلة في القطاع الخاص في المناطق النامية. وقد عملت مؤسسات تمويل إنمائي عديدة على تعزيز التعاون بينها والاستفادة من مواطن قوتها لتحسين أثر وفعالية واستدامة استثماراتها في الاستجابة للجائحة والتعافي منها. ويمكن تعزيز ذلك من خلال توثيق التعاون مع المصارف الإنمائية الوطنية ودون الوطنية ودعم قدراتها في البلدان النامية، والتقريب بين الخبرات العالمية والمحلية لتحفيز التمويل من أجل التنمية المستدامة. ومن أجل تحقيق الإمكانات الكاملة للتمويل المختلط، يلزم توجيهه بنسبة أكبر حيث تكون الاحتياجات أكبر، وحيث تدعم الاستثمارات تحقيق أثر كبير للتنمية المستدامة. وينبغي استخدام الموارد المقدمة بشروط غير ميسرة للاستفادة من الاستثمار الخاص عندما يكون ذلك ممكناً، على أن تستخدم المساعدة الإنمائية الرسمية لدعم القطاعات الاجتماعية التي عادة ما تكون أقل ملاءمة للمعاملات المالية المختلفة.

19 - وينبغي أن تصبح مشاركة القطاع الخاص في التعاون الإنمائي أكثر أهمية واستراتيجية لدعم قدرة البلدان النامية على الصمود. وكشفت الدراسة الاستقصائية لمنتهى التعاون الإنمائي للفترة 2020/2019 أن مشاركة القطاع الخاص مع مننديات أو منابر التعاون الإنمائي الوطنية للبلدان النامية لا تزال محدودة. ومع ذلك، أظهرت الجائحة أهمية مساهمات القطاع الخاص في دعم الاستجابة السريعة للأزمة. وسعياً لتعزيز الشراكات من أجل الصمود، ينبغي أن تركز مشاركة الجهات الفاعلة في القطاع الخاص في التعاون الإنمائي على المجالات ذات الأولوية التي يمكن أن يكون لخبرتها ومواردها فيها أثر تحويلي، بما في ذلك العمل المناخي، والإدماج المالي، ودعم وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، والزراعة والتنمية الريفية، وإيجاد فرص عمل لائقة للنساء والشباب، ودعم الجهات الفاعلة الاقتصادية من خلال الاستثمار على المدى الطويل.

20 - وقد أظهر التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي قدرة على الصمود في سياق الجائحة، وينبغي مواصلة تعزيزهما. ويمكن لتعميق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أن يعزز القدرات والموارد اللازمة للتعاون الإنمائي القائم على الوعي بالمخاطر، بسبل من بينها التجارة والسياسات الصناعية والتكامل الإقليمي وسلاسل القيمة الإقليمية في الأغذية والصحة والمنتجات ذات الصلة، وزيادة التمويل. وبالإضافة إلى ذلك، اضطلع الجنوب العالمي بدور رئيسي في إنتاج المعارف المتعلقة بالمخاطر الصحية وغيرها من المخاطر التي تهدد التنمية المستدامة وتحفيز هذه المعارف، ويمكن تعزيز هذا الدور من خلال تبادل الخبرات والمهارات والممارسات الجيدة فيما بين الكيانات الوطنية والمحلية.

21 - وسيكون دعم بناء القدرات لأطر التمويل الوطنية المتكاملة، بالإضافة إلى تعزيز إمكانية الحصول على البيانات والمعلومات، عاملاً مساعداً للبلدان النامية على إدماج إدارة المخاطر في السياسات الضريبية والمالية. ويمكن لأطر التمويل الوطنية المتكاملة أن تعزز الصلة بين السياسات القصيرة والمتوسطة الأجل

وإسهاماتها في تحقيق تطلعات التنمية المستدامة الطويلة الأجل، كما يتجلى ذلك في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة. ومن خلال تحديد كامل مصادر التمويل للتنمية المستدامة - العامة والخاصة والمحلية والدولية - تسمح هذه الأطر للبلدان بوضع استراتيجيات لزيادة الاستثمار وإدارة المخاطر والنهوض بأولوياتها.

رابعاً - النهوض بالتعافي المستدام من جائحة كوفيد-19 من خلال التعاون الإنمائي

22 - لن نَسَلِّمَ أحد حتى نَسَلِّمَ الجميع. وينبغي أن تعامل لقاحات كوفيد-19 على أنها من المنافع العامة العالمية، وأن تكون متاحة للجميع، في كل مكان، في أقرب وقت ممكن. وقد أظهرت مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19، بما في ذلك مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي، نهجا جديدا للتعاون الإنمائي لمكافحة جائحة عالمية، ولكنها لا تزال عملا جاريا. ولا يزال العالم بعيدا عن الإنصاف في اللقاحات. ويتطلب الوصول لذلك زيادة الإنتاج والإمداد والتوزيع على وجه السرعة، وقبل كل شيء، برامج التطعيم الجماعي في حالات الطوارئ في كل بلد ومجتمع محلي. وقد تساءل البعض عما إذا كانت المساعدة الإنمائية الرسمية وحدها يمكن أن تغطي التكاليف ذات الصلة دون نماذج وبروتوكولات تمويل ابتكارية إضافية تعمل بشكل متسق عبر الموارد العامة الدولية والمحلية. وينبغي رفع القيود المفروضة على تصدير اللقاحات والمواد الأساسية، وزيادة الإنتاج في جميع المناطق، وتعزيز النظم الصحية من أجل التوزيع والتطعيم على وجه السرعة. ومن شأن التنازل عن حقوق الملكية الفكرية في اللقاحات أن يتيح إنتاج اللقاحات على نطاق أوسع في البلدان النامية والقيام باستجابة أسرع وأكثر استدامة. وبالتوازي مع ذلك، ينبغي دراسة النجاحات والتحديات التي تواجه مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19 لتحديد الدروس المحتملة للمبادرات الأخرى التي تجمع بين مختلف الجهات الفاعلة (من القطاعين العام والخاص) وأساليب حل التحديات الإنمائية الحاسمة.

23 - ولا يزال التعاون المتعدد الأطراف في مجال العلم والتكنولوجيا، بسبب من بينها التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، يشكل عاملا أساسيا في الاستجابة الفعالة للآزمات والتعافي منها في جميع أنحاء العالم. وتقدم دبلوماسية العلم والتكنولوجيا والابتكار إجابة على التحديات المباشرة والطويلة الأجل للآزمة عن طريق تيسير التعاون الإنمائي وتبادل المعرفة في مجال الصحة العامة، وفي البحوث الصحية، وفيما يتعلق بأفضل الممارسات المتصلة ببروتوكولات الرصد والاختبار والعلاج وغير ذلك. ويمكن لنقل المعرفة، بسبب من بينها التعاون فيما بين بلدان الجنوب، أن يدعم قدرات البلدان وأن يوسع من مساهماتها في الابتكار العالمي. فعلى سبيل المثال، تمكنت المناطق النامية من الجمع بين سلطات الصحة العامة من أجل استجابة أفضل تنسيقا في جميع البلدان ودخلها، ومن أجل تبادل الإمدادات الطبية الأساسية والموظفين في الوقت المناسب أثناء الأزمات.

24 - وينبغي أن يعطي التعاون الإنمائي الأولوية لبناء نظم صحية مرنة وقوية في البلدان الضعيفة، مع إتاحة فرص متكافئة للحصول على الرعاية الميسورة التكلفة للجميع، بما يمكن من الاستعداد بشكل أفضل للخدمات الصحية في المستقبل مع تلبية الاحتياجات الصحية الأساسية، من قبيل صحة الأم والطفل وعلاج الأمراض المعدية وغير المعدية. ولا تزال الفجوات الرئيسية في القوى العاملة الصحية تشكل تحديا في معظم البلدان النامية. وتشكل عوامل خلق فرص للعمل اللائق، وتعزيز النظم الصحية، وتحسين النتائج الصحية والأمن الصحي، كلها أعمالا تتضافر وينبغي دعمها بطريقة متكاملة من أجل تحقيق التعافي المستدام.

25 - ومن أجل التصدي لحالة الطوارئ المزدوجة المتمثلة في الجائحة وتغير المناخ، يجب أن يفسح التعاون الإنمائي المجال أمام تقديم التمويل الجيد من أجل التكيف وبناء القدرة على الصمود، مع التركيز في الوقت نفسه على التخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة والحد منها. وهذا أمر حيوي بالنسبة للبلدان الضعيفة بوجه خاص، بما في ذلك أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وتواجه البلدان المتوسطة الدخل أيضاً تحديات متميزة، إذ أنها ليس لديها سوى فرص محدودة للحصول على التمويل الميسر ولكنها تحتاج إلى قدر أكبر وأفضل من الدعم المالي ودعم القدرات من أجل تجاوز حالة الطوارئ المزدوجة هذه. وينبغي ألا يكون توفير إمكانية الحصول على الموارد المقدمة بشروط ميسرة من أجل العمل المناخي مقتصرًا على مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي. وينبغي تطوير واستخدام مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد للدول الجزرية الصغيرة النامية لتعزيز إمكانية الحصول على الموارد اللازمة المقدمة بشروط ميسرة. ومن خلال إعادة توجيه الموارد الميسرة نحو التعافي من الجائحة، تعمقت فجوة الاستثمار في الأنشطة المتعلقة بتغير المناخ. وفي الوقت نفسه، أدت سياسات التعافي من الجائحة الرجعية بيئياً إلى زيادة مواطن الضعف في المجتمعات المحلية وتفاقم أوجه عدم المساواة. وعلى الرغم من خطاب "إعادة البناء بشكل أفضل"، لا تزال البلدان تشجع الاستثمارات في القطاعات الملوثة من خلال التحفيز والحوافز الضريبية، بما في ذلك في قطاعي الوقود الأحفوري وتعدين الفحم.

26 - وينبغي توجيه الإنفاق على التعافي نحو دعم الحد من مخاطر الكوارث، والبنية التحتية المستدامة، والعمل اللائق. وينبغي أن يلتزم شركاء التعاون الإنمائي بتعزيز قدرات البلدان النامية على وضع مجموعة من المشاريع القابلة للاستثمار في البنية التحتية المستدامة مع إمكانية تحقيق عوائد كبيرة على المدى الطويل. وستؤثر الاستثمارات الضخمة في البنية التحتية المستدامة وإدارتها بفعالية على تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة. ويجب القيام بزيادة كبيرة في استثمارات القطاع العام ولا سيما القطاع الخاص في البنية التحتية المستدامة - في مجالات الطاقة النظيفة والنقل والإسكان وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها من القطاعات. وسيكون من المهم للغاية زيادة الاستثمار العام والخاص في إطار مرحلة انتقالية عادلة نحو الطاقة النظيفة، بسبل من بينها الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة وتوسيع نطاق الحصول على الطاقة النظيفة في البلدان النامية، والاستثمار في خلق فرص عمل خضراء والتدريب التقني.

27 - ومن أجل تحقيق التعافي المستدام، ينبغي للتعاون الإنمائي أن يدعم بصورة أكبر إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة وتصميم وتنفيذ حلول شاملة للجميع. وقد اعترفت بلدان كثيرة بالفعل بفعالية الجهود التي تقودها الجهات المحلية من أجل الاستجابة للجائحة والتعافي منها. وباستخدام التكنولوجيات الجديدة، أصبح المستويان المحلي والإقليمي مجالين رئيسيين للتجريب والابتكار للمساعدة في التغلب على التحديات المشتركة في الشراكة والتضامن، بسبل من بينها الشراكات الحكومية المحلية داخل البلد وعبر الحدود. وبالإضافة إلى ذلك، وإلى جانب نهج "الحكومة بأسرها" المدعومة بقيادة سياسية قوية، هناك حاجة إلى نهج "المجتمع بأسره" للتصدي لحالة الطوارئ المزدوجة المتمثلة في الجائحة وتغير المناخ. وينبغي للتعاون الإنمائي أن يدعم هذه النهج، بسبل من بينها الاستعانة بخبرة الشباب ومجتمعات الشعوب الأصلية ومعارفهم، لبناء قدرة طويلة الأمد على التكيف من أجل التنمية المستدامة.

خامسا - تبادل المعارف والتكنولوجيا من أجل الاستجابة والتعافي، بما في ذلك دعم التحول الرقمي الشامل والإدارة الفعالة للبيانات

28 - إن الحصول على العلم والتكنولوجيا والابتكار وسد الفجوة التكنولوجية والرقمية هما أمران حاسمان من أجل التعافي من الجائحة والتعجيل بالتنمية المستدامة في أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة. ومن شأن تعزيز القدرة على البحث والتطوير في أقل البلدان نمواً أن يفتح المجال أمام حلول مبتكرة في مجالات عديدة، من تعزيز القدرة الإنتاجية إلى الزراعة والصحة والتعليم. ويمكن للتعاون الإنمائي الأكثر تركيزاً الذي يهدف للنهوض بكل من البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا، بما يتماشى مع أولويات أقل البلدان نمواً، أن يعزز النهج المتكاملة في تلك المجالات، بما في ذلك بطرق تقلل من التعرض للمخاطر وتعزز الاستجابة لها والتكيف معها، وتسهم في التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف المناخية.

29 - وينطوي التحول الرقمي على إمكانية إعادة البناء بشكل أفضل وأكثر عدلاً، ولكن ذلك سيتطلب أيضاً جهوداً دولية متضافرة لسد الفجوة الرقمية ومعالجة إدارة البيانات. ومن خلال نقل التكنولوجيا وتقديم المزيد من الدعم للبلدان النامية في بناء هياكلها الأساسية وقدراتها الرقمية، يمكن للتعاون الإنمائي أن يساعد على ضمان أن يكون التحول الرقمي، الذي أدت الأزمة إلى تسارع وتيرة حدوثه، شاملاً للجميع.

30 - والطريقة التي تستخدم بها الحكومات والشركات البيانات لن تحدد مستقبلنا الرقمي فحسب، بل ستزيد أو تقلل الثقة في الحكومات والمؤسسات وبالتالي قدرتها على العمل بفعالية. والسؤال الرئيسي هو كيفية الموازنة بين الخصوصية والحماية الشخصية والاستخدام الفعال للبيانات باعتبارها أحد الأصول للتنمية المستدامة. وينبغي أن يشمل بناء القدرات الوطنية والمحلية لنظم البيانات التركيز على البيئات التنظيمية المحيطة بإدارة البيانات. وينبغي أن تركز هذه الجهود على توافق الآراء والتعاون المتعدد الأطراف فيما يتعلق بمعايير الإدارة الرقمية الجيدة، وما تعنيه هذه المعايير، وكيفية ضمانها عملياً، ليس على الصعيد الوطني فحسب، بل أيضاً على الصعيد العالمي.

31 - وينبغي تنظيم الابتكارات في مجال التعاون الإنمائي الإقليمي وتقاسم المعارف التي حفزتها الجائحة وينبغي إضفاء الطابع المؤسسي عليها لضمان تحقيق التعافي القادر على الصمود. ولن تكون الجائحة الحالية آخر أزمة بهذا الحجم. وهذا الواقع يزيد من أهمية تنظيم التعاون الإقليمي وإضفاء الطابع المؤسسي على الدروس المستخلصة حتى الآن من الاستجابة للجائحة والتعافي منها، بما في ذلك ضمان تبادل المعارف في الوقت المناسب وعلى نحو أكثر فعالية بشأن علم البيانات والتكنولوجيات الناشئة، من قبيل الذكاء الاصطناعي. وقد أدت الجائحة إلى زيادة الحاجة إلى أدوات الاتصال الفعالة ومنصات تقاسم المعارف وآليات تنمية القدرات للتعاون الإنمائي بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص، وإلى زيادة أهمية هذه الأدوات. وقد تم إحراز خطوات كبيرة، لا سيما على الصعيد الإقليمي، لتوسيع نطاق التعاون التقني والمالي من أجل التصدي للجائحة. وقد ظهرت أيضاً شراكات جديدة ومبتكرة، مصممة خصيصاً لمواجهة التحديات المميزة فيما يتعلق بالتعافي، ويمكن أن تستفيد من المزيد من الاتصالات والتعاون على الصعيد الإقليمي.

سادسا - إعادة تصور التعاون الإنمائي من أجل عقد العمل

32 - ينبغي أن يقوم المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2021، الذي يُعقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بالمضي قدما في تصوره الجديد لمفهوم التعاون الإنمائي، الذي يسترشد باعتبارات المخاطر، والمصمم لبناء القدرة على الصمود، والمرتبط ارتباطا وثيقا بالعمل المناخي، بما يعزز الأساس للعمل الجماعي في الاستجابة لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها. وتوفر الاتفاقات العالمية المعمول بها بالفعل أساسا لإعادة البناء بشكل أفضل وأكثر عدلا. غير أن القيام بذلك سيتطلب تعزيز التضامن العالمي وتنفيذ الاتفاقات العالمية بمزيد من التضافر والإبداع والمرونة، ويجب أن تستند الجهود المبذولة على جميع المستويات إلى النظم القطرية وأطر السياسات والقدرات الوطنية والمحلية وتعزيزها، وأن تدعم النهج الشاملة للجميع، وأن تعمل ليس فقط مع الجهات الفاعلة الحكومية، بل أيضا مع النساء والشباب والشعوب الأصلية والمهاجرين والحكومات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، وأن تيسر التنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة في التعاون الإنمائي الدولي، وكلها لديها معارف تشارك بها وموارد مختلفة تساهم بها.

33 - ومن أجل بناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات المستقبلية، ينبغي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2021 أن يشجع إقامة بنية تحتية مستدامة وشاملة للجميع ويسهل الوصول إليها، بما يتماشى مع خطة عام 2030 ويلبي احتياجات المجتمعات المحلية، ولا سيما أضعف شرائح السكان. وسيكون التعاون الإنمائي، بما في ذلك التمويل والاستثمار وبناء القدرات، أمرا حاسما.

34 - وسيكون المؤتمر السادس والعشرون للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المقرر عقده في غلاسكو، بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، منبرا حاسما لعرض كيفية عمل المساهمات المنفحة المحددة وطنيا وجهود التعافي المستدام معا وتحديد الفرص الاستراتيجية لتوسيع نطاق التعاون الإنمائي القائم على الوعي بالمخاطر والذكي مناخيا. وقد قيل على عملية التعافي من الجائحة إنها "فرصة لا تسنح إلا مرة واحدة في كل جيل" لتحويل جهود جميع أصحاب المصلحة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة والعمل المناخي.

35 - وينبغي لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا، المقرر عقده في الدوحة في عام 2022، أن يدمج بقوة بناء القدرة على الصمود في صلب التعاون الإنمائي مع أقل البلدان نموا والبلدان الأخرى التي تواجه أوضاعاً خاصة. ومن بين العناصر الرئيسية الأخرى، ينبغي أن يشمل برنامج العمل لأقل البلدان نموا توسيع القدرات الإنتاجية من أجل التنمية المستدامة، وتقديم أشكال جديدة ومبتكرة من المساعدة للبلدان الجاري رفع أسمائها من القائمة لتيسير الانتقال السلس وتمشيا مع المشهد المتغير لتمويل التنمية، وتحسين عمليات الرصد والاستجابة للأزمات للسماح بالتدخل السريع في حالات الأزمات والطوارئ المفاجئة.

36 - ويمكن للمنتدى التعاون الإنمائي أن يضيف إلى التفكير والتقدم في مجال التنمية خلال عقد العمل وأن يزيد من تعزيز الروابط بين الحوار العالمي بشأن السياسات العامة والعمل الابتكاري في مجال التعاون الإنمائي على أرض الواقع. ويمكن أن يؤدي المنتدى دورا أكثر نشاطا بوصفه منبرا عالميا شاملا للجميع في جمع الأفكار وتحسينها من أجل تعزيز التعاون الإنمائي العالي الجودة والعالي الأثر دعما لأضعف البلدان والشعوب كجزء من عملية التعافي والمسار الطويل الأجل نحو التنمية المستدامة. وسيكون هذا هو الحال أيضا في الجولة المقبلة من عملية الدراسة الاستقصائية التي سيجريها المنتدى، في النصف الثاني من عام 2021، التي ستوفر فرصة فريدة، بعد مرور 18 إلى 24 شهرا على بدء الأزمة، لقياس مدى توافق التعاون الإنمائي مع احتياجات البلدان النامية وسياق المخاطر.